الاستنتاجات

١- بعد ان فقدت الاراضي السهلية الخصبة في عام ١٩٤٨، اتجه المزارع الفلسطيني الى استصلاح الاراضي الوعرة في الضفة الغربية، والاراضي الرملية في قطاع غزة. وقد وصلت نسبة الاراضي الزراعية المفتلحة الى حوالي ٢٠٪ من مجموع اراضي الضفة الغربية، والى حوالي ٥٢٪ من مجموع الاراضي في قطاع غزة. وتعتبر مثل هذه النسبة قياسية بالمفهوم العام لاستغلال الاراضي، واعلى من نسبة استغلال الاراضي في البلدان المجاورة.

٢- ان التغيير الذي طرأ على النمط الزراعي، بعد احتلال عام ١٩٦٧، كان يتركز في زيادة المدخلات التكنولوجية، ولم تتغير معه البنى التحتية الاساسية - سواء في الموارد الطبيعية او البشرية او في البنى الخدماتية من بحثيه ارشادية وتسويقية -، بل على العكس اذ يمكن القول ان تلك البنى قد نقصت بشكل عام.

٣- ان مفهوم استصلاح الاراضي - بمعنى زيادة الرقعة الزارعية - رغم اهميته الاستراتيجية، يبقى عاجزا عن تحقيق هدف زيادة دخل المزارع، وتوفير فرص افضل للعمل المستديم والمجدي في المجال الزراعي. ذلك ان الزراعة التقليدية، وضمن الامكانات البيئية والمادية المتاحة، لا يمكنها ان تحقق دخلا افضل للمزارع بمعزل عن الخطة الزراعية التطويرية الشاملة. وتبقى الزراعة التقليدية - خاصة البعلية منها- عاملا طاردا للعمالة الزراعية، لا جاذبا لها.

٤- لذا، فقد حاولت هذه الورقة معالجة قضية استصلاح الاراضي في الوطن الفلسطيني المحتل من خلال المفهوم الاداري الشامل للتنمية الزراعية. وبحيث يشمل هذا المفهوم، اضافة الى زيادة الرقعة الزراعية ومياه الري، رفع القمية الانتاجية من وحدة المساحة، واعادة ترتيب النمط الزراعي، وتنظيم العمل الزراعي، وتوفير البنى التحتية المساعدة؛ وبالتالي زيادة امكانات الربحية من العمل الزراعي، وتوفير فرص افضل للعمل المستديم والمجدي في مجال الزراعة.

٥- وفي تحليلها لمفهوم محاصيل الغذاء (الحبوب) في مقابل المحاصيل النقدية، فقد ابرزت هذه الورقة ان الدافع من وراء التحول من محاصيل الغذاء الى المحاصيل النقدية (وبالتحديد الخضار منها) كان بسبب قلة الدخل من محاصيل الغذاء الناتج عن ضعف انتاجيتها؛ وبدعوى ان المحاصيل النقدية ستوفر دخلا عاليا للمزارع، وتؤمن جزءا من العملات الاجنبية الناتجة عن تصدير الخضار، وبالتالي تساهم في تعديل الميزان التجاري. لكن شواهد هذه التجربة - خاصة في السنوات الاخيرة - لم تستطع ان تعطي مدلولا قويا على نجاح مثل هذه التجربة. ذلك ان المحاصيل التصديرية، اضافة الى الكلفة العالية لانتاجها، تحتاج الى بنى تحتية وانظمة تسويقية وادارية عالية المستوى، متناسقة ومترابطة بعضها بالأخر.